تصريح MHR.ORG حول قانون الأسد المتعلق بالتعذيب

بتاريخ 30 مارس 2022، أصدر بشار الأسد القانون رقم 16 لتجريم التعذيب في سوريا؛

جاء ذلك في سياق التحرك الدولي لمساءلة النظام بسبب انتهاكه اتفاقية مناهضة التعذيب؛

وفي ظروف تكليف الجمعية العمومية للأمم المتحدة، مفوضية حقوق الإنسان بإعداد دراسة حول مقترح إنشاء تصور وآلية جديدة لكشف مصير المفقودين؛

وبالتزامن مع مطالبات متعددة من اللجان المعنية في المجلس والمفوضية إلى حكومة نظام الأسد بتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل وفي تقارير فرق العمل واللجان المختصة؛

وحيث بات معلوماً لدينا، أن النظام يسعى لطي ملفات العدالة من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، منها للإيحاء بأنه يستجيب للمطالبات الدولية؛

ومع مناقشات الخبراء التي شاركنا في بعضها حول إمكانية أو عدم إمكانية تغيير سلوك النظام، وجواباً لاستفسار مستعجل تلقيناه من إحدى الجهات الدولية، حول رأينا بالقانون؛

أصدرنا - في MHR.ORG / منظمة ميزان للأبحاث وحقوق الإنسان - تعليقاً مختصراً على القانون، يتضمن رأينا فيه من الناحيتين النظرية والعملية، ومقاربتنا القانونية والإنسانية للمضي قدماً في قضية المعتقلين، وفقاً لما يلي:

من الناحية النظرية،

- يخلو القانون من أي نص يتيح لجهات الرقابة الدولية دخول السجون السرية والعلنية؛
- لم يرفع النظام تحفظاته على اتفاقية مناهضة التعذيب؛
- لم يوقع على اتفاقية منع الإخفاء القسري، بوصفه أحد صنوف التعذيب للمعتقلين والعائلات؛
- لم يوقع أيضاً على نظام روما الأساسي، مثلما لم يقبل باختصاص محكمة الجنايات الدولية لمحاسبة المتورطين؛
- لم ينص على مسؤولية القيادات الأمنية عن أفعال الأفراد وفقا لمبدأ العلم الظني، ولا على المسؤولية الجماعية لحكومة النظام عن تعذيب الضحايا؛
- لم يرفع النظام الحصانات الممنوحة في تشريعاته لعناصر أمن الدولة والأمن السياسي، والتي تشترط موافقة خاصة من قيادتهم لمحاكمتهم على الجرائم المرتكبة من قبلهم؛
- وأيضاً لم ينص على وجوب نظر المحكمة من تلقاء نفسها في جرائم التعذيب؛

من الناحية العملية،

- لا ثقة لدينا بمراسيم الأسد، وما نتابعه من حوادث جديدة تؤكد استمراره بارتكاب جرائم ضد الإنسانية كاستراتيجية وحيدة يحكم من خلالها سورية؛ ما شهدناه وعرفه العالم معنا أن الاعتقال خارج القانون، الاخفاء القسري، التعذيب والتصفية وكافة ضروب المعاملة اللاإنسانية، أوصاف لسلوكيات متجذرة لدى النظام، مترسخة في ممارسات أجهزته لنصف قرن مضى، ممنهجة في شكل تعاطيه مع المعارضة قبل وخلال الثورة، متعمدة كأحد أهم مرتكزاته في الحكم بنشر الرعب في صفوف الشعب؛
- يستهتر نظام الأسد بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وجميعها تدين سلوكه وتطالب بالإفراج عن المعتقلين بدءاً من النساء والأطفال والشيوخ والمرضى؛
- يحاول الأسد عبثاً إغلاق ملف المعتقلين، بصفته القضية الأهم في إدانة النظام وسوقه إلى العدالة الجنائية، وفي منع التطبيع معه وإعادته إلى الحظيرة الدولية، وفي هذا الإطار يصدر قانونه الأخير، ليخدع الحكومات والشعوب، وليلتف على جهود المحاسبة الدولية وعلى مساعي الجمعية العمومية في النظر بتشكيل آلية مستقلة ذات ولاية دولية لكشف مصير المفقودين؛

- ويأتي هذا القانون ضمن سلسلة من الإجراءات باشرها الأسد بتوريد قوائم بعض المعتقلين الموتى إلى دوائر النفوس، ثم بتفعيل أحكام الغائب في قانون الأحوال الشخصية، ثم الإفراج عن محدود جداً من المعتقلين، والتعتيم على حملات الاعتقال الجديدة – بأعداد مضاعفة - ينفذها في مناطق سيطرته ومناطق المصالحات؛ ثم بتفعيل أحكام الغائب في قانون الأحوال الشخصية واعتباره بحكم الميت في السجلات الرسمية، الأمر الذي يرتب تصفية أملاك المفقودين وحذفهم من سجلات الناخبين، مع محاولاته المستمرة جعل قضية المعتقلين تفاوضية، مخالفا بذلك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يقضي بالإفراج الفوري عنهم بوصفهم محتجزين تعسفياً؛

توصيات في المقاربة القانونية والإنسانية لحل قضية المعتقلين،

- فرض إفصاح النظام عن أسماء المعتقلين الأحياء والموتى لديه، وهذا يستدعي ضغطاً دولياً حقيقياً لفرض إدخال لجان التحقيق المحايدة والمستقلة إلى كافة السجون السرية والعلنية في سورية، وإلى المشافي وأماكن الدفن الجماعي، بآليات تشبه عمل لجان التفتيش الدولية على أماكن تخزين وتصنيع الأسلحة الكيميائية؛

- النظام لا يغير سلوكه، ولن يغير سلوكه، والمجتمع الدولي مطالب بإصدار قرارات تلزم الأسد بالخضوع لقرارات الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحت طائلة اتخاذ إجراءات عقابية أحادية بتحالف عدد من الدول الصديقة لإنقاذ المعتقلين من جرائم الإبادة وإنقاذ قيم ومصداقية العالم الحر، هذا مبرر أخلاقياً وقانونياً بظروف فشل مجلس الأمن في حماية الأمن والسلم الدوليين، وفي ظروف عدم تصدي الجمعية العامة لاتخاذ قرار الاتحاد من أجل السلام من أجل إنقاذ الشعب السوري من فظاعات الجرائم ضد الإنسانية المستمر ارتكابها بحقه.